

## ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء الرمثا

المحكوم عليه : خلف عبد الله شرف من قرية حوشا .

الاعلام : رقمه ١٤٠٦/٧٣ ، تاريخه : ٩٥٣/٥/١٦ ، محل صدوره : محكمة عمان المحكوم به : ١٤ دينار و ٢٨٠ فلس والرسوم .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغك هذا الاخبار إلى : صندوق الخزينة المبلغ المذكور المحكوم به بموجب اعلان الحكم المبين رقمه وتاريخه اعلاه وإذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحسبك ٩٦٠/٧/١٨ .

## ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء الرمثا

المحكوم عليه : تيم بن منور التلاح من قرية حوشا .

الاعلام : رقمه : ٣٥٤٠ ، تاريخه : ٩٤٩/١٢/٨ ، محل صدوره : محكمة عمان ، المحكوم به : ١٢ ديناراً و ٥٣٠ فلس والرسوم .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغك هذا الاخبار الى صندوق الخزينة المبلغ المذكور اعلاه المحكوم به بموجب اعلان الحكم المبين رقمه وتاريخه اعلاه وإذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحسبك ٩٦٠/٧/١٨ .

## ورقة الاخبار

صادرة من قبل دائرة اجراء الرمثا

المحكوم عليه : فضل طلب جندى مرمج رقم ١٥٤٦١ من قرية حوشا .

الاعلام : رقمه : ٣٢٦ ، تاريخه : ٩٥٧/٢/١١ ، محل صدوره : محكمة عمان المحكوم به : ٨٠ دنانير و ٩٦٣ فلس والرسوم .

يجب عليك أن تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من تاريخ تبليغك هذا الاخبار إلى صندوق الخزينة المبلغ المذكور المحكوم به بموجب اعلان الحكم المبين رقمه وتاريخه اعلاه وإذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية التأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحسبك ٩٦٠/٧/١٨ .

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٣ صفر سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ١٦ آب سنة ١٩٦٠ م العدد ١٥٠٤

## الفرس

صحيفة

٨٥٢

٨٥٣

٨٥٣

٨٥٥

٨٥٨

٨٥٩

٨٦٠

٨٦٠

قانون موقت رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٠ « قانون اضافي لقانون البلديات »  
قانون موقت رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٠ « قانون تنفيذ الاتفاقية القضائية الاردنية اللبنانية »  
قانون موقت رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٠ « قانون البنك المركزي المعدل »  
نظام رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام المياه لبلدية عجاون »  
نظام رقم ( ٤١ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم المعدل »  
نظام رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل المعدل »  
نظام رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٦٠ « نظام حياة العلماء المعدل »  
قرار باجراء تعديل في التعريف الجمركية



## نمرة السيرة للفقهاء من الملكة للفردونية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٤ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٠

### قانون موقت اضافي لقانون البلديات

رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون اضافي لقانون البلديات لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاساسي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ان الرسوم التي استوفيت من قبل بلدية أو امانة القدس عن الغلال والقطاني والسلع الاخرى مهما كان نوعها سواء آكانت استوفيت مباشرة ام بطريق التزيم يسوجب نظام سوق الخضار والفواكه والغلال والسلع الاخرى لمجلس بلدية القدس لسنة ١٩٥٧ الصادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٣١٧ تاريخ ٢ رجب ١٣٧٦ الموافق ٢ شباط ١٩٥٧ يعتبر استيفاءها قانونيا .

يستثنى من ذلك الرسوم التي تقرر اعادتها من قبل المحاكم المختصة واكتسبت احكامها الدرجة القطعية قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٠/٧/٢٤

أحمد بن طلال

وزير العدل وزير الداخلية وزير المالية  
انور النشاشيبي وصفي مريزا هاشم الجيوسي  
رئيس الوزراء هزاع المجالي

## نمرة السيرة للفقهاء من الملكة للفردونية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٤ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

### قانون تنفيذ الاتفاقية القضائية الاردنية - اللبنانية الموقت

رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون تنفيذ الاتفاقية القضائية الاردنية اللبنانية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسري مفعول الاتفاقية القضائية الاردنية - اللبنانية اعتبارا من تاريخ نشرها في العدد (١٢٠٢) ملحق رقم (٣) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٣ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٠/٧/٢٤

أحمد بن طلال

وزير العدل وزير الداخلية وزير الزراعة  
انور النشاشيبي وصفي مريزا هزاع المجالي

## نمرة السيرة للفقهاء من الملكة للفردونية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٨/٣ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

### قانون البنك المركزي المعدل الموقت

رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون البنك المركزي المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع القانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .



المادة ٢ - تعدل المادة السادسة من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (ب) منها :  
«وتقديم التوصيات إلى الحكومة في السياسة المالية والاقتصادية»

المادة ٣ - تعدل المادة (١٠) من القانون الأصلي بحذف الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :  
ب - للمجلس صلاحية إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لإدارة أعمال البنك على أن لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ، وبشرط أن تقتزن تلك الأنظمة والتعليمات بتصديق الوزير ، وأن تنشر في الجريدة الرسمية ، وللمجلس أيضاً أن يضع الأصول المتعلقة بالرواتب وشروط الخدمة لموظفي البنك ومستخدميه .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٤) من القانون الأصلي بحذف الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي :  
ج - يمنح الأعضاء الخمسة الآخرون أكراميات وعلاوات بالصورة التي يقررها المجلس بموافقة الوزير شريطة أن لا يتجاوزوا هذه الأكراميات أو العلاوات كلية أو جزئية كمعولة وأن لا تكون هذه الأكراميات والعلاوات محسوبة على أساس أرباح البنك الصافية .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بحذف العبارة التالية الواردة في الجملة الثانية منها :  
«عدا المحافظ أو نائبه»  
«شرط أن يكون المحافظ أو نائبه في حالة غيابه في عداد الأكثرية»

المادة ٦ - تلغى المادة (١٧) من القانون الأصلي وبعد ترقيم المواد التي تليها بحيث تصبح على التوالي :  
١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٨) من القانون الأصلي التي أصبحت المادة (١٧) ويستعاض عنها بما يلي :  
«يعين موظفو ومستخدمو البنك ويعزلون وتنظم جميع الشؤون المتعلقة بهم بنظام خاص يضعه المجلس»

المادة ٨ - تعدل المادة (١٩) من القانون الأصلي التي أصبحت المادة (١٨) بحذف عبارة (وفق ميزانية البنك) الواردة في آخرها .

المادة ٩ - تعدل المادة (٢٣) من القانون الأصلي التي أصبحت المادة (٢٢) بإضافة عبارة (أو لدى عملائه) إلى آخر الفقرة (ب) منها .

المادة ١٠ - تضاف المادة التالية إلى القانون الأصلي :

٢٣ - عند القيام بالأعمال المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) و (د) من س ٤ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة (٢٢) فإن البنك يجرىها فقط مع الحكومة، البلديات، المؤسسات العامة والبنوك العاملة في الأردن والبنوك المركزية والتجارية الأجنبية والحكومات والمؤسسات الحكومية الأجنبية والمؤسسات الدولية وفيما عدا ذلك وفي الجالات الخاصة بقرار من المجلس وموافقة الوزير .

المادة ١١ - تعدل الإشارة إلى المادة (٢٣) الواردة ذكرها في الفقرتين (أ) و (د) من المادة (٢٥) لتصبح (٢٢) .  
(المادة ١٢) - تحذف عبارة «الملكمة البريطانية» أينما وردت في المادة (٣٧) من أي من مواد القانون الأصلي ويستعاض عنها بالعبارة التالية :

«الملكمة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا» .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٣٩) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها :  
«وتعفى أرباح البنك وممتلكاته ووثائقه من كافة الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية ومن رسوم طوابع الواردات» .

١٩٦٠/٨/٣

أحمد طلال

وزير الاقتصاد الوطني والائتمار والتعمير  
خاوصي الخيري  
قاضي القضاة ووزير الترية والتعليم  
محمد الامين الشنيطي  
رئيس الوزراء  
مزارع الجاهلي  
وزير الداخلية والدفاع  
جميل التوتونجي  
وزير الصحة  
هاشم الجيوسي  
وزير المالية  
وزير الخارجية  
موسى ناصر  
وزير الأشغال العامة  
عاكف الفايز  
وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية  
انور التشاشبي  
وزير العدلية والمواصلات  
يعقوب معمر

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٤ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام المياه لبلدية عجلون

رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام المياه لبلدية عجلون لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبع نموذج خاص لطلبات الاشتراك بالمياه من قبل بلدية عجلون وتباع النسخة الواحدة منه بمائة فلس .

المادة ٣ - بعد أن تجري المعاملات الرسمية اللازمة على الطلب وتدرج عليه ملاحظات دائري الصحة والبلدية، من الوجهتين الصحية والفنية يستوفى عن طالب الاشتراك بالمياه نفقات تأسيس قدرها دينار اردني واحد .



المادة ٤ - يستوفى من طالب الاشتراك بالمياه سلفة قدرها ديناران وتقيد هذه السلفة امانة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه ، وفي حالة تقصيره عن تسديد ائتمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المستحق من هذه السلفة وعند انتهاء اشتراكه يرد اليه الباقي اما في حالة عدم كفاية السلفة لتسديد القيمة المطلوبة من المشترك فتحصل القيمة الباقية بالطرق القانونية التي تحصل فيها رسوم البلدية .

المادة ٥ - يكون الاشتراك بالماء بحساب المتر المكعب وتعين كمية الماء التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد .

المادة ٦ - يوضع العداد في الجهة التي يمينها موظف البلدية المسؤول ويحذر على المشترك احداث أي تعديل في أوضاعه أو فك اختامه ويحذر عليه أيضا ان يستعمل مفتاحا يطابق المفاتيح التي تستخدم لفتح العدادات التي يجب ان تكون محفولة ضمن صندوق مقفل ومختوم من قبل البلدية .

المادة ٧ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فعلى الشخص المذكور ان يقدم طلبا الى البلدية بتجديد الاشتراك وتحويله لاسمه وتوقع عقد جديد حسب الاصول ولا يكون المشترك الجديد مكلفا بدفع شيء سوى ثمن الطوايع وورقة الطلب والسلفة المتقضاة وعند عدم اجراء ذلك يكون المشترك المقود معه الاتفاق مسؤولا عن ثمن ما يستهلك من الماء في ذلك المنزل .

المادة ٨ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن لآخر او يريد قطع اشتراكه بالماء ان يعلم البلدية خطيا لتتمكن من حصر الكميات التي يكون قد استهلكها ومحاسبته عنها ، واذا انتهت مدة اشتراكه ولم يعلم البلدية عن رغبته في قطع الاشتراك تعتبر مدة الاشتراك سارية عليه الى ان يعلم البلدية بذلك .

المادة ٩ - لوظف البلدية المسؤول بعد اخذ موافقة رئيس البلدية الحق بقطع الماء عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المتحققة عليه في وقت الاستحقاق (وقت الاستحقاق هو بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ اعلام المقطوعة) .

ب - اذا أجرى المشترك تغييرا في جهاز الماء بمنزله سواء كان ذلك داخل ملكه أم خارجه بدون ان يستحصل على اذن من البلدية .

ج - اذا قصر في دفع الترميمات والتعويضات أو أي مبلغ آخر استحق عليه .

د - اذا عارض المأمور المفوض بالفحص أو التفتيش في تأديته وتلفته أو تأخر أو تمنع عن تطبيق احدي مواد عقد الاشتراك بالماء المقود معه .

هـ - اذا لم يتم المشترك بتجديد القند عند انتهائه بشرط ان تكون البلدية قد اعلمته بذلك قبل انتهاء القند بأسبوع واحد على الأقل .

المادة ١٠ - يدفع المشترك خمسمائة فلس كتعويض للبلدية عند اعادة فتح الماء بعد ان تكون منته لاحتد الاسباب السالفة الذكر .

المادة ١١ - تستوفى ائتمان المياه عن مقطوعة المشتركين كما يلي :

أ - خمسون فلسا عن كل متر مكعب من مقطوعة الماء التي لا تزيد عن العشرين مترا مكعبا لكل ثلاثة أشهر .

ب - اربعون فلسا عن كل متر مكعب من مقطوعة الماء التي تزيد عن العشرين مترا مكعبا لكل ثلاثة أشهر .

ج - اذا كانت كمية الماء التي يسجلها العداد خلال الثلاثة أشهر أقل من عشرة أمتار مكعبة تعتبر عشرة أمتار مكعبة شرط التحقق من ان المكان الذي يختص به العداد كان مشغلا تلك المدة .

المادة ١٢ - لرئيس البلدية الحق في تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة المياه خلال المدد التي يظهر فيها ان عطلا قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة أو ادى الى تسجيل كميات أكثر أو أقل من الكمية المستهلكة ويبني هذا التقدير بالنسبة للمدة الماثلة سابقا فيما اذا كان المستهلك مشتركا أو تقديرا بالنسبة لعدد أفراد العائلة ويكون هذا التقدير قطعا .

المادة ١٣ - يعتبر ما يركب خارج محل المشترك من المواسير وتوابعها ملكا للبلدية وجزءا متمما لشبكة المياه وللبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها أو تغييرها أو نقلها من محل لآخر .

المادة ١٤ - يتحمل المشترك كافة نفقات التمديدات من الخطوط الرئيسية حتى داخل منزله وفي حالة كسر العداد أو عدم صلاحيته يكون المشترك ملزما بتغييره فورا والا يقطع الماء عنه حتى يغير العداد .

المادة ١٥ - كل من عبث أو فتح أو أغلق أو أقل أية حنفية أو صمام أو أي شيء آخر من انشاءات مشروع المياه يعتبر انه ارتكب مخالفة .

المادة ١٦ - تلغى تعليمات وتعرفة المياه في عجلون الصادرة بالعدد ١٠٨١ ملحق رقم ٤ تاريخ ١٦/٨/١٩٥١ من الجريدة الرسمية وأي نظام سابق تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

١٩٦٠/٧/٢٤

أحمد بن طلال

وزير الاقتصاد الوطني والأنشاء والتعمير  
خلوصي الحيري

قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم  
محمد الأمين الشقيطي

رئيس الوزراء  
هزاع المجالي

وزير الداخلية والدفاع  
وصفي مبرور

وزير الصحة  
جميل التوتوني

وزير المالية  
هاشم الجبوسي

وزير الخارجية  
(...)

وزير الأشغال العامة  
يعقوب معمر

وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية  
عازف النابز

وزير الداخلية والمواصلات  
الور النشاشي

هكذا من المأهول



## نظام التقاعد لموظفي البلديات ومكافآتهم المعدل

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٧ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي :

## نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم المعدل

رقم ( ٤١ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وتعديله بالنظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الأصلي بشطب عبارة (خمس في المائة من رواتب التقاعد للموظفين أو لمآلاتهم) الواردة في آخرها .

المادة ٣ - حيثما تناقضت أحكام النظام الأصلي مع أحكام المواد (١٧ - ٤٤) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ فيعمل بالمواد المشار اليها من قانون التقاعد المدني المذكور .

١٩٦٠/٧/٢٧

أخبر بطلال

وزير الاقتصاد الوطني والأنشاء والتنمية قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم  
خاوصي الخيري محمد الامين الشنيطي رئيس الوزراء  
هزاع الجبالي

وزير الداخلية والدفاع وزير الصحة جميل التوتوني وزير المالية هاشم الجبوسي وزير الخارجية  
وصفي ميرزا

وزير الأشغال العامة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية ماكف الفايز وزير المدلية والمواصلات  
يعقوب جعفر انور النشاشيبي

## نظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل المعدل

بمقتضى المادة (٦٧) من قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٧ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي :

## نظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل المعدل

رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة ٦٧ من قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع النظام رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي بالشكل التالي :  
١ - ينسب ما ورد في المادة (٢) من النظام الأصلي فقرة (أ) وتضاف اليها الفقرة التالية :  
ب - تستأنف قرارات مأموري التقدير في الضفة الشرقية الى محكمة استئناف عمان .  
تستأنف قرارات مأموري التقدير في الضفة الغربية الى محكمة استئناف القدس .  
وتستأنف قرارات وزير المالية أو من ينوب عنه الى محكمة الاستئناف التي وقع التقدير ضمن اختصاصها .

١٩٦٠/٧/٢٧

أخبر بطلال

وزير الاقتصاد الوطني والأنشاء والتنمية قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم  
خاوصي الخيري محمد الامين الشنيطي رئيس الوزراء  
هزاع الجبالي

وزير الداخلية والدفاع وزير الصحة جميل التوتوني وزير المالية هاشم الجبوسي وزير الخارجية  
وصفي ميرزا

وزير الأشغال العامة وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية ماكف الفايز وزير المدلية والمواصلات  
يعقوب جعفر انور النشاشيبي

هكذا من الأهل